

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤ موجهة من الممثلة
الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر نزع السلاح إلى
الأمين العام للمؤتمر تحيل فيها نص الملاحظات التي أدلى بها
الرئيس جورج و. بوش في جامعة الدفاع الوطني في فورت
ليسلي ج. ماكنير في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن
انتشار أسلحة التدمير الشامل

تجدون رفق هذا نسخة من الملاحظات التي أدلى بها الرئيس جورج بوش في جامعة الدفاع الوطني في فورت
ليسلي ج. ماكنير يوم الأربعاء الموافق ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤ بشأن انتشار أسلحة التدمير الشامل.
وأرجو التكرم بإصدار هذا النص بوصفه وثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح وتوزيعه على جميع الدول
الأعضاء والدول غير الأعضاء المشاركة في المؤتمر.

(توقيع): جاك ساندروز

السفير

الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية في
مؤتمر نزع السلاح والممثلة الخاصة لشؤون
عدم انتشار الأسلحة النووية

مرفق

الملاحظات التي أدلى بها الرئيس جورج و. بوش بشأن
انتشار أسلحة التدمير الشامل

جامعة الدفاع الوطني في فورت ليسلي ج. ماكنير، واشنطن العاصمة
١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤

١- "أشكركم على ترحيبكم الحار بي. وإنه لي شرفني أن أقوم بهذه الزيارة لجامعة الدفاع الوطني. فعلى مدى قرابة قرن من الزمن، أسهم العلماء والطلاب في هذه الجامعة في تهيئة أمريكا لمواجهة الأخطار المتغيرة التي تهدد أمننا القومي. واليوم يسهم الرجال والنساء في جامعتنا، جامعة الدفاع الوطني، في صياغة الاستراتيجيات التي نخوض من خلالها الحرب ضد الإرهاب وننتصر فيها. فمركزكم المتخصص في البحوث المتصلة بمواجهة انتشار الأسلحة، ومعاهدكم وكمياتكم الأخرى تمدنا بما نحتاج إليه من رؤية متبصرة للمخاطر التي تنطوي عليها هذه الحقبة الجديدة. وأود أن أعرب عن شكري لكم جميعاً لأنكم تركزون مواهبكم وطاقاتكم من أجل خدمة أمتنا العظيمة.

٢- وأود أيضاً أن أشكر الجنرال مايكل دان على الدعوة التي وجهها إليّ لزيارتكم. ولقد كنت في ما مضى أمارس بانتظام رياضة الجري بالقرب من هذه المنشأة. ولكن تقديمي في السن قد حرمني من هذه المتعة. وإنني أقدر لسفير ألمانيا وولفغانغ إيشنغر وجوده معنا هنا اليوم وأشكره على التفضل بالحضور. ومعنا أيضاً صديقي جورج شولتس، هذه الشخصية العامة المرموقة والوطنية بحق. فشكراً يا جورج على حضورك. وإنني سعيد يا شارلوت لرؤيتك. كما يسعدني أن أرى دك لوغار موجوداً بيننا هنا اليوم. وإنني أقدر حضورك يا حضرة السيناتور وأشكرك لأنك اصططبت معك أيضاً السيناتور ساكسي شامبليس. كما أعرب عن تقديري لقدامى المحاربين الموجودين معنا هنا ولجنودنا الموجودين في الخدمة. وإنني أشكركم لأنكم أتحتم لي هذه الفرصة لزيارتكم.

٣- لقد شهدت أمريكا والعالم، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، نوعاً جديداً من الحروب. وإذ عرفنا ما يمكن لشبكة لا جنسية لها أن تلحقه ببلدنا من أذى. لقد كانوا قتل مسلحين بمقصات حادة وعصي وبتسع عشرة تذكرة سفر جوي. كما أن تلك الهجمات قد أثارت احتمالات ظهور مخاطر أسوأ تتمثل في وجود أسلحة أخرى في أيدي رجال آخرين. والخطر الأعظم الذي يهدد الإنسانية اليوم هو خطر شن هجمات سرية ومفاجئة تستخدم فيها أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية أو نووية.

٤- وقد كان أعداء أمريكا في الماضي يحتاجون إلى حشد جيوش جرارة وأساطيل ضخمة وقوات جوية قوية لوضع بلدنا وشعبنا وأصدقائنا وحلفائنا في وضع خطر. وإبان الحرب الباردة، كان الأمريكيون يعيشون تحت تهديد استخدام أسلحة التدمير الشامل، ولكنهم كانوا يعتقدون أن وسائل الردع كانت تحول دون استخدام تلك الأسلحة إلا كملاذ أخير. أما الذي تغير في القرن الحادي والعشرين فهو أن استخدام أسلحة التدمير الشامل، إذا ما وقعت في أيدي الإرهابيين، سيكون الملاذ الأول - الوسيلة المفضلة لخدمة إيديولوجيتهم التي تتجسد في العمليات الانتحارية وعمليات القتل العشوائية. وقد أصبح من السهل أكثر من أي وقت مضى حيازة هذه الأسلحة الرهيبة وصنعها وإخفاؤها ونقلها. وبات بإمكان مجموعات صغيرة من المتعصبين المتطرفين أو الدول المارقة، إذا ما تسلحت بعامل واحد من العوامل البيولوجية أو سلاح نووي واحد، أن تكتسب القوة التي تهدد بها أمماً عظيمة بل وتهدد السلم العالمي.

٥- إن أمريكا والعالم المتمدن كله سيواجهان هذا التهديد على مدى عقود قادمة. ويجب علينا أن نتصدى لهذا الخطر بيقظة وبعزيمة لا تتزعزع. ولقد أوضحت للكافة سياسة هذه الأمة، وهي أن أمريكا لن تسمح للإرهابيين وللأنظمة الخطرة بتهديدنا بأشد الأسلحة فتكاً في العالم.

٦- وإن الوفاء بمتطلبات أداء هذا الواجب قد استلزم تغييرات في التفكير وفي الاستراتيجية. فالعقائد العسكرية الرامية إلى احتواء الإمبراطوريات، وردع الدول العدوانية ودحر الجيوش الجرارة لا يمكن أن توفر لنا الحماية الكاملة من هذا التهديد الجديد. فأمريكا تواجه إمكانية حدوث اعتداء مروع تستخدم فيه قذائف تسيرية مزودة بأسلحة تدمير شامل. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نطور وننشر شبكات أسلحة مضادة للقذائف من أجل حماية شعبنا. ومن الضروري أن تتوفر لدينا أفضل قدرات الاستخبارات لكي ننتصر في الحرب على الإرهاب ونوقف انتشار أسلحة التدمير الشامل. ولهذا السبب، قمت بتشكيل لجنة ستتولى فحص قدراتنا الاستخباراتية والتوصية بالسبل الكفيلة بتحسين هذه القدرات وتكييفها من أجل تأمين كشف الأسلحة الجديدة والناشئة.

٧- ونحن عازمون على التصدي لهذه التهديدات في منبعاها. وسوف نمنع حيازة أو صنع هذه الأسلحة، وسوف نحول دون نقلها. كما أننا سوف نمنع استخدام مثل هذه الأسلحة في أي وقت. ومن مصادر هذه الأسلحة الأنظمة الخطرة والمتكتمة التي تقوم بصنع أسلحة التدمير الشامل لأغراض إرهاب جبراتها وفرض نفوذها على العالم. وهذه الدول تثير تحديات مختلفة ومن ثم ينبغي أن تعتمد في مواجهتها استراتيجيات مختلفة.

٨- لقد كان ديكتاتور العراق السابق يمتلك أسلحة تدمير شامل، وقد استخدم هذه الأسلحة ضد شعبه. وظل على مدى ١٢ سنة يتحدى إرادة المجتمع الدولي. وقد رفض أن يتزع أسلحته أو أن يقدم معلومات عن أسلحته وبرامجه غير المشروعة. ثم إنه قد شكك في عزمنا على وضع كلامنا موضع التنفيذ - وهو الآن يقبع في زنزانة بينما يسير بلده نحو مستقبل ديمقراطي.

٩- وإلى الشرق من العراق، لا تبدي حكومة إيران استعداداً للتخلي عن برنامج لتخصيب اليورانيوم قادر على إنتاج مواد يمكن أن تستخدم في صنع الأسلحة النووية. والولايات المتحدة تعمل مع حلفائها ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل ضمان وفاء إيران بالتزاماتها وامتناعها عن صنع الأسلحة النووية.

١٠- وفي منطقة المحيط الهادئ، أظهرت كوريا الشمالية تحدياً للعالم وأجرت تجارب لقذائف تسيرية طويلة المدى، واعترفت بحيازتها للأسلحة النووية، وهي تهدد الآن بصنع المزيد منها. وتصر أمريكا، ومعها شركاؤنا في آسيا، على وجوب قيام كوريا الشمالية بتفكيك برامجها النووية تفكيكاً كاملاً وعلى نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

١١- ولقد قامت أمريكا باستمرار بتوجيه نظر المنظمات الدولية إلى هذه التهديدات. ونحن نستخدم كل وسيلة من الوسائل الدبلوماسية للتصدي لهذه المخاطر. وسأظل من جانبي أتكلم بوضوح عن هذه التهديدات. وسوف أظل أدعو العالم للتصدي لهذه المخاطر وإنهاؤها.

١٢- وفي السنوات الأخيرة، نشأ أيضاً مسار آخر واضح من مسارات انتشار الأسلحة. وقد باتت أمريكا وغيرها من الأمم تعرف المزيد عن تجار السوق السوداء الذي يتعاملون في المعدات والخبرات ذات الصلة بأسلحة التدمير الشامل. وهؤلاء يعملون بدوافع الجشع أو التعصب أو كليهما. وهم يجدون زبائن متحمسين للتعامل معهم في الأنظمة الخارجة على القانون والتي تدفع الملايين مقابل الحصول على ما تحتاج إليه من عناصر وخطط للتعجيل في تطبيق برامج تسليحها.

ومع تداول التكنولوجيا الفتاكة وما يتصل بها من خبرات في السوق، يصبح هناك خطر رهيب في أن يتسنى للجماعات الإرهابية أن تحصل في النهاية على الأسلحة التي ترغب في الحصول عليها.

١٣- ويتجلى نطاق مثل هذه الشبكات ومدى تعقدتها في حالة رجل يدعى عبد القدير خان. وهذه هي قصته كما نعرفها حتى الآن.

١٤- فمن المعروف في جميع أنحاء العالم أن عبد القدير خان هو الذي أنشأ برنامج الأسلحة النووية الباكستاني. أما ما لم يكن معروفاً حتى الآونة الأخيرة فهو أن عبد القدير خان قد قاد أيضاً شبكة دولية واسعة النطاق لنشر التكنولوجيا والخبرة في المجال النووي.

١٥- وقد ظل السيد خان، على مدى عقود من الزمن، موظفاً في الحكومة الباكستانية يتقاضى مرتباً متواضعاً إلا أنه وشركاؤه قد حصلوا على أموال مكنتهم من أن يعيشوا حياة مرفهة من خلال بيع التكنولوجيا والمعدات النووية لأنظمة أخرى في مناطق تمتد من شمال أفريقيا حتى شبه الجزيرة الكورية.

١٦- ولقد امتد معظم نشاط عبد القدير خان نفسه خارج باكستان. فقد عمل مديراً لتلك الشبكة وكان العقل العلمي الأبرز فيها كما كان المروج الأساسي لمبيعاتها. وعلى مدى العقد الماضي، قام برحلات متكررة للتشاور مع عملائه وبيع خبرته. كما قام هو وشركاؤه ببيع تصاميم أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم فضلاً عن تصاميم المنشآت النووية التي سرقوها من الحكومة الباكستانية. وقد قامت الشبكة ببيع سادس فلوريد اليورانيوم، وهو الغاز الذي يمكن لعمليات الطرد المركزي أن تحوله إلى يورانيوم مخصَّب لأغراض صنع القنابل النووية. وقد قام عبد القدير خان وشركاؤه بتزويد إيران وليبيا وكوريا الشمالية بتصاميم أجهزة الطرد المركزي الباكستانية الأخرى فضلاً عن تصاميم نماذج أخرى أكثر تطوراً وكفاءة. وزوّدت هذه الشبكة تلك البلدان أيضاً بمكونات أجهزة الطرد المركزي، بل إنها زودتهم في بعض الحالات بأجهزة طرد مركزي كاملة.

١٧- وقد عمد عبد القدير خان وشركاؤه، من أجل زيادة أرباحهم، إلى استخدام معمل في ماليزيا لصنع الأجزاء الرئيسية المكونة لأجهزة الطرد المركزي. وتم شراء الأجزاء الأخرى من خلال عملاء للشبكة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا. وقد وجد وكلاء المشتريات هؤلاء أن تجارة التكنولوجيات النووية هي أقصر طريق لجمع الثروات الشخصية ومن ثم فقد أنشأوا شركات استخدموها كواجهات بهدف خداع الشركات المشروعة لكي تبيعهم مواد تخضع لرقابة صارمة.

١٨- وكان نائب عبد القدير خان - وهو رجل يدعى ب. س. أ. طاهر - يدير شركة متخصصة في إنتاج الحواسيب المستخدمة في عمليات المسح المتعدد الأطياف ومقرها في دبي. وقد استخدم طاهر تلك الشركة كواجهة لأنشطة نشر الأسلحة التي تمارسها شبكة عبد القدير خان. وكان طاهر المسؤول المالي الأول لهذه الشركة كما كان يتولى عمليات غسل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، كان طاهر الوكيل الذي يتولى ترويج المبيعات مستخدماً شركته كغطاء لنقل أجزاء أجهزة الطرد المركزي إلى مختلف العملاء. كما كان يوجه المنشأة القائمة في ماليزيا من أجل توفير هذه الأجزاء بالاعتماد على التصاميم الباكستانية، ثم أمر المصنع بشحن تلك المكونات إلى دبي. وقد أشرف أيضاً على وضع الترتيبات لنقل الأجزاء التي حصل عليها وكلاء مشتريات أوروبيون آخرون، عبر دبي، لشحنها إلى عملاء آخرين.

١٩- وقد قام مسؤولو الاستخبارات الأمريكية والبريطانية، على مدى عدة سنوات، بتجميع الأجزاء المكونة لصورة شبكة عبد القدير خان. واستطاعت أجهزة استخباراتنا أن تكشف، تدريجياً، نطاق امتداد هذه الشبكة وأن تحدد هوية خبائرها وعملائها ومموليها الرئيسيين. كما قام أفراد استخباراتنا بتتبع صفقات هذه الشبكة ونطاق عملياتها، واستطاعوا رصد تنقلات عبد القدير خان وكبار شركائه، كما تتبعوا حركة أعضاء الشبكة في شتى أنحاء العالم وسجلوا محادثاتهم واخترقوا عملياتهم وكشفوا أسرارهم. وقد انطوى هذا العمل على مخاطر شديدة، ولذلك فإن جميع الأمريكيين يشعرون بالامتنان لهؤلاء الموظفين المقتدرين في أجهزة استخباراتنا لما أبدوه من تفانٍ ولما قاموا به من عمل شاق.

٢٠- ولقد تعاونت حكومات في مختلف أنحاء العالم تعاوناً وثيقاً معنا من أجل كشف شبكة عبد القدير خان ووضع حد لنشاطه الإجرامي. واعترف عبد القدير خان بجرائمه، وتوقف كبار شركائه عن العمل، وتقوم الحكومة الباكستانية بإجراء تحقيقات مع أعضاء هذه الشبكة وتحصل منهم على تفاصيل بالغة الأهمية ستساعدنا في منع هذه الشبكة من العودة إلى ممارسة نشاطها. وقد وعد الرئيس مُشرف بأن يطلعنا على كل ما يتم الحصول عليه من معلومات عن شبكة عبد القدير خان، وأكد لنا أن بلده لن يكون أبداً مصدراً لنشر أسلحة التدمير الشامل.

٢١- أما السيد طاهر فموجود حالياً في ماليزيا حيث تجري السلطات تحقيقات معه فيما يتعلق بأنشطته. وقد أكدت لنا السلطات الماليزية أن المصنع الذي كانت الشبكة تستخدمه لم يعد ينتج مكونات أجهزة الطرد المركزي. ولا يزال أعضاء الشبكة الآخرين طليقيين ولكنه سيتم العثور عليهم واحداً واحداً وسينهى نشاطهم في مجال تجارة الأسلحة.

٢٢- ونتيجة لاختراق هذه الشبكة، استطاعت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية أن توقف شحنة من أجزاء أجهزة الطرد المركزي المتطورة صنعت في المصنع الماليزي. وقد تتبعنا عملية شحن هذه الأجزاء إلى دبي وراقبنا عملية نقلها إلى السفينة BBC China، وهي سفينة مملوكة لشركة ألمانية. وبعد أن عبرت السفينة قناة السويس متجهة إلى ليبيا، قامت السلطات الألمانية والإيطالية بتوقيفها. وعثرت هذه السلطات على عدة حاويات طول كل منها ٤٠ قدماً. وقد سجل في بيان الشحنة أن هذه الحاويات كانت مملوءة بـ "أجزاء آلات مستعملة". والواقع أنها كانت مملوءة بأجزاء أجهزة طرد مركزي متطورة.

٢٣- وجاء اعتراض وتوقيف تلك السفينة في الوقت الذي كان فيه مسؤولون لیبیون وبریطانیون وأمريكيون يتباحثون حول إمكانية قيام ليبيا بالتخلص من برامجها الخاصة بأسلحة التدمير الشامل. وقد واجه المسؤولون الأمريكيون والبريطانيون المسؤولين الليبيين بهذه الأدلة على وجود برنامج نووي نشط وغير مشروع. وقبل قرابة شهرين، وافق الزعيم الليبي طواعية على إنهاء برامجها الخاصة بصنع الأسلحة النووية والكيميائية، وعلى الامتناع عن السعي إلى حيازة الأسلحة البيولوجية، والسماح بإجراء عمليات تفتيش شاملة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن نعمل الآن، بالاشتراك مع هاتين المنظمتين ومع المملكة المتحدة، من أجل مساعدة الحكومة الليبية على تفكيك تلك البرامج والتخلص من جميع المواد الخطرة.

٢٤- لقد اتخذ العقيد القذافي القرار الصحيح، وسوف يكون العالم أكثر أمناً عندما يفني العقيد القذافي بالتزامه. ونحن نتوقع من المناطق الأخرى أن تحذو حذوه. فمن شأن التخلي عن السعي إلى حيازة الأسلحة غير المشروعة أن يفضي إلى إقامة علاقات أفضل مع الولايات المتحدة وغيرها من الأمم الحرة. أما مواصلة السعي إلى حيازة تلك الأسلحة فلن تحقق الأمن أو تعزز المكانة الدولية للدول التي تسعى إلى الحصول عليها بل إنها تفضي إلى عزلتها السياسية وزيادة حدة مصاعبها الاقتصادية وغير ذلك من العواقب الوخيمة.

٢٥- ونحن نعرف أن ليبيا لم تكن "الزبون" الوحيد لشبكة عبد القدير خان. فهناك بلدان أخرى أبدت اهتماماً بالغاً بالخدمات التي تقدمها هذه الشبكة. ويجب على تلك الأنظمة وغيرها ممن يعملون على نشر تلك الأسلحة، مثل عبد القدير خان، أن يعرفوا أننا وأصدقائنا عازمون على حماية شعوبنا وشعوب العالم من خطر انتشار هذه الأسلحة.

٢٦- إن تفكيك هذه الشبكة هو إنجاز رئيسي واحد في إطار جهد واسع النطاق يرمي إلى وقف انتشار هذه الأسلحة الرهيبة. ونحن نعمل على تعديل استراتيجياتنا للتصدي للتهديدات التي تنطوي عليها هذه الحقبة الجديدة. وقد قامت أمريكا، ومعها إسبانيا وأستراليا وألمانيا وإيطاليا والبرتغال وبولندا وفرنسا والمملكة المتحدة وهولندا واليابان، بإطلاق المبادرة الأمنية في مجال الانتشار بهدف منع انتقال المواد الفتاكة. وتعمل بلداننا على تقاسم المعلومات الاستخباراتية وتعقب الشحنات الدولية المشتبه بها، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة. ونحن مستعدون لتفتيش الطائرات والسفن، ومصادرة الأسلحة والقذائف والمعدات التي تثير شواغل تتعلق بالانتشار، تماماً مثلما فعلنا عندما أوقفنا الشحنة الخطيرة التي كانت تحملها السفينة BBC China قبل أن تصل إلى ليبيا. وهناك ثلاث حكومات أخرى - كندا وسنغافورة والنرويج - ستشارك في هذه المبادرة. وسوف نواصل توسيع نطاق المجموعة الأساسية من البلدان المشاركة في مبادرتنا. ومع تعزيز هذه المبادرة، سيجد الساعون إلى نشر أسلحة التدمير الشامل أن تجارة الأسلحة غير المشروعة ستصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى.

٢٧- وهناك توافق في الآراء فيما بين الدول على أنه لا يمكن السماح بانتشار أسلحة التدمير الشامل. ولكن هذا التوافق في الآراء لا يعني الكثير ما لم يُترجم إلى عمل ملموس. ولكل أمة من الأمم المتحضرة مصلحة في منع انتشار أسلحة التدمير الشامل. فهذه المواد والتكنولوجيات تعبر، مع الأشخاص الذين يتاجرون بها، الكثير من الحدود. ولوقف هذه التجارة، يجب على أمم العالم أن تكون قوية وعازمة. ويجب علينا أن نعمل معاً وأن نتصرف بفعالية. وإني أعلن اليوم عن سبعة مقترحات لتعزيز الجهود العالمية الرامية إلى وقف انتشار هذه الأسلحة الفتاكة.

٢٨- وأقترح، أولاً، أن يتم توسيع نطاق العمل المضطلع به في إطار المبادرة الأمنية في مجال الانتشار بحيث لا يقتصر على الشحنات وعمليات النقل. وبلاستناد إلى الأدوات التي قمنا بتطويرها من أجل مكافحة الإرهاب، يمكننا اتخاذ إجراءات مباشرة ضد شبكات نشر أسلحة التدمير الشامل. ونحن نحتاج إلى قدر أكبر من التعاون ليس بين أجهزة الاستخبارات والدوائر العسكرية فحسب بل وفي مجال إنفاذ القوانين أيضاً. وينبغي للبلدان المشاركة في المبادرة وغيرها من البلدان المهتمة بالأمر أن تستعين بالشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) وبغير ذلك من الوسائل من أجل ملاحقة أولئك الذين يتاجرون بالأسلحة الفتاكة ومحاکمتهم، وإغلاق مختبراتهم، ومصادرة موادهم، وتجميد أصولهم. ويجب أن نعمل على جميع الجبهات وأن نكشف الوسطاء والموردين والمشتريين. ويجب أن تكون الرسالة التي نوجهها إلى من يعملون على نشر تلك الأسلحة رسالة موحدة وواضحة، وهي: إننا سنعثر عليكم، ولن نرتاح أبداً حتى نوقفكم.

٢٩- ثانياً، أدعو جميع الدول إلى تدعيم القوانين والضوابط الدولية التي تنظم انتشار الأسلحة. وقد اقترحت في الأمم المتحدة، في الخريف الماضي، أن يعتمد مجلس الأمن قراراً جديداً يطلب بموجبه من جميع الدول تجريم عمليات نشر أسلحة التدمير الشامل، وفرض ضوابط صارمة على صادرات الأسلحة، وتأمين جميع المواد الحساسة الموجودة ضمن أراضيها. وينبغي لمجلس الأمن أن يقر هذا الاقتراح بسرعة. وعندما يفعل ذلك، ستكون أمريكا مستعدة لمساعدة الحكومات الأخرى على سن وإنفاذ قوانين جديدة تساعد في معالجة مسألة الانتشار.

٣٠- ثالثاً، أقترح توسيع نطاق جهودنا من أجل ضمان عدم وصول الأسلحة من مخلفات الحرب الباردة وغيرها من المواد الخطرة إلى أيدي من لا يجب أن تقع هذه الأسلحة في أيديهم. وفي عام ١٩٩١، أقر مجلس النواب التشريع المعروف

بتشريع نن - لوغار. فقد كانت لدى السيناتور لوغار، إلى جانب السيناتورين، رؤية واضحة لما ينبغي فعله إزاء الاتحاد السوفييتي القديم. وفي إطار هذا البرنامج، نعمل على مساعدة الدول السوفياتية السابقة في إيجاد فرص عمل منتج لعلماء الأسلحة السابقين. ونحن نقوم بتفكيك وتدمير الأسلحة والمواد المتبقية من ترسانات أسلحة التدمير الشامل السوفييتي. ولا يزال هناك المزيد من العمل الذي يتعين علينا القيام به هناك.

٣١- ونتيجة لمؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي عقد في عام ٢٠٠٢، اتفقنا على توفير مبلغ قدره ٢٠ مليار دولار على مدى فترة ١٠ سنوات - نصفه من الولايات المتحدة - من أجل دعم هذا البرنامج. وينبغي لنا أن نوسع نطاق هذا التعاون ليشمل مناطق أخرى في العالم. وسوف نحتفظ [كذا] بعلماء وفنيين مختصين بأسلحة التدمير الشامل في بلدان مثل العراق وليبيا. وسوف نساعد الدول على إنهاء استخدام اليورانيوم الذي يمكن استخدامه في صنع الأسلحة في مفاعلاتها المخصصة لأغراض البحوث. وأكد ضرورة مساهمة المزيد من الدول في هذه الجهود. ويجب على أمم العالم أن تبذل كل ما في وسعها لتأمين الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والتخلص منها.

٣٢- ومع قيامنا بتعقب وتدمير هذه الشبكات، يجب علينا أيضاً أن نمنع الحكومات من تطوير الأسلحة النووية بذرائع زائفة. فقد وضعت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قبل أكثر من ٣٠ سنة من أجل منع انتشار الأسلحة النووية خارج نطاق تلك الدول الحائزة لهذه الأسلحة بالفعل. وبموجب هذه المعاهدة، وافقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على مساعدة الدول غير الحائزة لهذه الأسلحة في تطوير الاستخدام السلمي للطاقة الذرية إذا ما تخلت هذه الدول عن السعي إلى حيازة الأسلحة النووية. ولكن في هذه المعاهدة منفذاً استغلته بعض الدول مثل كوريا الشمالية وإيران. إذ يُسمح لهذه الأنظمة بأن تنتج مواد نووية يمكن استخدامها في صنع القنابل وذلك تحت ستار البرامج لنووية المدنية.

٣٣- ولذلك أقترح اليوم، كخطوة رابعة، طريقة لسد هذا المنفذ. إذ يجب على العالم أن ينشئ نظاماً آمناً لتشغيل المنشآت النووية المدنية دون زيادة مخاطر انتشار الأسلحة. وينبغي للمصدرين الرئيسيين للمنتجات النووية في العالم أن يكفلوا إمكانية حصول الدول، على نحو موثوق وبتكلفة معقولة، على الوقود اللازم لتشغيل المفاعلات المدنية ما دامت تلك الدول تمتنع عن عمليات تخصيب هذا الوقود وإعادة معالجته. فهذه العمليات ليست ضرورية بالنسبة للدول التي تسعى إلى تسخير لطاقة النووية للأغراض السلمية.

٣٤- وينبغي للدول الأربعين الأعضاء في مجموعة الموردين النوويين أن ترفض بيع معدات وتكنولوجيات التخصيب وإعادة المعالجة لأية دولة لا تمتلك حالياً منشآت لعمليات التخصيب وإعادة المعالجة تعمل على نطاق كامل. ومن شأن هذه الخطوة أن تمنع قيام دول جديدة بتطوير الوسائل اللازمة لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع القنابل النووية. ويجب ألا يُسمح للعاملين على نشر أسلحة لتدمير الشامل بالتحايل على معاهدة عدم الانتشار من أجل حيازة المواد والهياكل الأساسية اللازمة لصنع أسلحة غير مشروعة.

٣٥- ولكي تكون القواعد الدولية فعالة، فلا بد من إنفاذها. ويقع على عاتق الوكالة الدولية للطاقة الذرية واجب الكشف عن الأنشطة النووية المحظورة في شتى أنحاء العالم وإبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بهذه الانتهاكات. ويجب علينا أن نكفل حصول الوكالة الدولية للطاقة الذرية على كل ما تحتاج إليه من أدوات من أجل الاضطلاع بولايتها الأساسية. وإن أمريكا وغيرها من الدول تؤيد ما يعرف باسم البروتوكول الإضافي الذي يجب على الدول بمقتضاه أن تعلن عن طائفة واسعة من الأنشطة والمرافق النووية وأن تسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش تلك المرافق.

٣٦- وأقترح كخطوة خامسة ألا يُسمح، بحلول السنة التالية، إلا لتلك الدول التي وقعت على البروتوكول الإضافي بأن تستورد المعدات اللازمة لبرامجها النووية المدنية. وإن الدول الجادة في مكافحة الانتشار ستقبل هذا البروتوكول الإضافي وتنفذه. ولقد قدمت البروتوكول الإضافي إلى مجلس الشيوخ الذي أحته على أن يوافق على التصديق عليه فوراً.

٣٧- كما يجب علينا أن نكفل تنظيم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية بحيث تتخذ الإجراءات عندما يلزم اتخاذها. ولذلك فإنني أقترح، كخطوة سادسة، إنشاء لجنة خاصة تابعة لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تركز تركيزاً مكثفاً على الضمانات وعلى التحقق. وستتولى هذه اللجنة التي تتألف من حكومات ذات مكانة طيبة لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزيز قدرة الوكالة على ضمان امتثال الدول لالتزاماتها الدولية.

٣٨- وأخيراً، يُسمح حالياً للبلدان التي هي موضع تحقیقات تتعلق بالإخلال بالالتزامات المتصلة بعدم الانتشار النووي بأن تكون ممثلة في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن ذلك مثلاً أن إيران - وهي بلد يُشتبه بأن لديه برنامجاً واسع النطاق لصنع الأسلحة النووية - قد أكملت مؤخراً مدة عضويتها في مجلس المحافظين التي استمرت سنتين. وإن السماح للبلدان التي يحتمل أن تكون مخلة بالتزاماتها بأن تكون ممثلة في مجلس المحافظين إنما ينشئ حاجزاً غير مقبول يعترض العمل الفعال. ولذلك لا ينبغي أن يُسمح لأية دولة تكون موضع تحقيق فيما يتصل بالإخلال بالالتزامات المتصلة بعدم الانتشار بأن تكون ممثلة في مجلس محافظي الوكالة - أو في اللجنة الخاصة الجديدة. وينبغي تعليق عضوية أية دولة في مجلس المحافظين إذا أصبحت هذه الدولة موضع تحقيق. إذ إن نزاهة ورسالة الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتمدان على مراعاة مبدأ بسيط هو أن أولئك الذين ينتهكون القواعد لا ينبغي أن يكلفوا بإنفاذها.

٣٩- ومع المضي قدماً في التصدي لهذه التحديات، سوف نتشاور مع أصدقائنا وحلفائنا فيما يتصل بجميع هذه التدابير الجديدة. وسوف نستمع إلى أفكارهم. وسوف نقوم معاً بالدفاع عن سلامة جميع الأمم والمحافظة على السلام في العالم.

٤٠- وقد تشكل على مدى السنتين الماضيتين ائتلاف من أجل دحر الإرهاب والتصدي لانتشار أسلحة التدمير الشامل - وهما التزامان مترابطان على نحو لا ينفصم في الحرب على الإرهاب. ولقد أثبتنا أن انتشار الأسلحة يمكن أن يُكتشف وأن يوقف. كما أثبتنا أن الأنظمة التي تختار عدم الامتثال تواجه عواقب وخيمة. والحرب التي علينا خوضها ليست سهلة ولكنها واضحة. وسوف نمضي في عملنا قدماً كما لو كانت حياة مواطنينا تعتمد على يقظتنا، وهي كذلك فعلاً. والإرهابيون والدول التي تمارس الإرهاب يخوضون سباقاً نحو الحصول على أسلحة القتل الجماعي، وهو سباق لا بد أن يخرجوا منه خاسرين. ولدى الإرهابيين موارد كثيرة، ولكن لدينا موارد أكثر. وهم عازمون، ويجب علينا أن نكون أكثر عزمًا. ولن نفقد أبداً تركيزنا ولا عزيمتنا. ولن نهدأ ولن نكل جهودها في دفاعنا عن ملايين الأحرار وفي الارتقاء إلى مستوى المتطلبات الصعبة في هذه الأوقات الخطيرة.

٤١- وليبارككم الله جميعاً.
